يصرح بالجسمية وجمعهم لاختلاف مقالاتهم قوله
النافين لجميع الصفات اى لاعلى مطلقة الصانع عن
صنعه القائلين بانها اوهام تندفع وارض تبلغ وهى رد
النافين لكل الصفات باثبات صفتين يقع الرد فى
خصوصهما والمقصود على قاعدة اهل المعقول من
تناقض القضايا فالجزئية الموجبة تناقض السلبية
الكلية اى توجب كذبها ففيه رد قضيتهم كلها بتكذيبها
والرد عليهم ان جعلنا الاية من قصر الموصوف على الصفة
اما ان جعلناه من قصر الصفة على الموصوف هو السميع
البصير لاغيره من الاصنام على نحو لو تعبد ما لا
يسمع ولا يبصر ففيها الرد على عبدة الاوثان بخلاف
ما اذا جعلناه من قصر الموصوف على الصفة بل قصر
قلب اى متصف بها لا بمنافيها ففيه الرد على منفاها
ولا يصح قصره على الصفتين على معنى انه متصف بهما لا
بصفات اخر كالقدرة ونحوها ثم ان جعلنا الاية على
خلاف ما عند المؤلف من قصر الصفة على الموصوف
فهى رد على عبدة الاوثان اى من حيث لانهم قولهم
بالالوهية لها لانهم صرحوا بان تسمع وتبصر لا تلمشا منها
تكذيبهم لو ادعوه فتامل قوله لاوهم التشبيه
اى التشبيه اذا التشبيه فعل الفاعل والعبارة توهم
التشبيه ثم ايهام التشبيه وان كان يرفعه اخر الاية فهو
مضر بخلاف رفع الوهم قبل والاتيان بشئ ويجدما قبله
دافعا لما عساه ان يقع فيه من الوهم ثم رفع المشابهة
فى الاوصاف يوخذ من السلب العام القابل ليس كمثله
شئ الشامل بمنطوقه لا باستلزامه للذات والصفات
فلا يدخلها الخلاف فى ان عموم الاشخاص يستلزم عموم
الاحوال لان اوصاف الحوادث وذواتها منطوق العبارة
فالجميع لا يماثل الله ومن المعلوم مقابلة الذات بالذات
والصفات بالصفات لا مقابلة العكس فانه غير مفيد

وحيث

وحيث كان كذلك اخذ نفى مماثلة اوصافه بالمطابقة
لا باستلزام وبالاتفاق لا بالاختلاف تنبيه ما ذكره
نسبة بعض المحققين هنا باطل من وجهين احدهما انه
جعل هذا الذى هو نفى المماثلة فى الصفات مبنيا على قاعدة
عموم الاشخاص هل يستلزم عموم الاحوال ام لا وقد
علمت ما فيه لانه بنا فى حيث كان اللفظ صادقا على
الاشخاص لاحيث شمل اللفظ الجميع لاستحالة حمل
مدلول اللفظ لانه ما هنا فانه عم الاشياء فى نفى مماثلته
فلا يخص الاشخاص حتى يقال هل تدخل الاوصاف ام لا
وحيث عم الجميع انتفت مماثلة الذوات لذاته والصفات
لصفاته والثانى ان ظاهر عبارته ان العموم فى جانب الله
يعنى نفى المماثلة لذاته ولا عموم للذات لان لفظ الله علم
وهو جزئى فلا عموم له الا من حيث الصفات وحيث كان
هكذا فاين هذا العموم المتفق عليه الذى اختلف هل
يستلزم عموما احوام اطلاقا حتى يقال هل يشمل الصفات
ام لا وقد سبق اللفظ باصورته المعنى لاشئ من الموجودات
مثل الله فى جميع اوصافه التى السمع والبصر منها فانت ترى
الحوادث عمها اللفظ ذاتا وصفاتا وجعل الامر منصبا فى
جانب الله الى الصفات ولم يذكر الذات اصلا ثم حكى
الخلاف المذكور فتامل ذلك والكمال لله قوله
فالسمع والبصر يتعلقان بكل موجود يشمل نفسها ولا مانع
فى غيرا وصاف التاثير من تعلقها بنفسها كالعلم ويسمى تعالى
مخالفا لخلقه قال الامدى باتفاق ولا مانع معنى ولا لفظا
لشيوع الاطلاق فى كل عصر فهو اجماع ومنع البصرى وابى الدليل
من الاطلاق محتجين بانها لو كانت من اسمائه للكفر من انكارها
مع انه لا يكفر باجماع باطل اذ لا يكفر الا من انكر المعروف ولس
يلزم من كونه اسما ان يكون معروفا انتهى واراد الامدى
كونه معروفا من دين الامة بالضرورة قوله
وقيامه تعالى بنفسه اليا للالة من حيث المقابل اى لا بغيره

Copyright Sharing Service

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)